فوق الطاولة

د. سعد بساطة

الغرب إزاء المهاجرين: «لا حياء» لمن تنادي!

مامن موضوع استولى على اهتمام الصحافة العالمية مؤخراً قدر الهجرة؛ وبالذات غرق مركب متداع أمام سواحلنا وغرق أغلبية ركابه اليائسين (٢٠٠ شخص).. حيث يقول أحد ذوي المفقودين «لم أكن أعرف أن فيلم تايتانيك سينجز منه نسخة أكثر قسوة عام ٢٠٢٢ومن إنتاج محلي»!

يسألون: مين دفعك للمر؟ الأمرّ!

أول هجرة معاصرة شهدناها كانت للفلسطينيين عام ١٩٤٨ لدى هجوم الصهاينة على بلدهم؛ ثم توالت النكبات: لبنان؛ العراق؛ اليمن؛ سورية؛ ولا ننسى يوغوسلافيا المقسمة وأفغانستان وأخيراً أوكرانيا!

تقدر المنظمات الدولية الآن عد المهاجرين في العالم بثلث مليار نسمة مرشحة للتزايد إلى نصف مليار (أي شخص من كل ١٦ بعالمنا هو بعيد عن موطنه)؛ في ظروف استولت الأزمات على أيامنا. من الدم والخراب وبكاء البيوت المجترقة، وركام القانون الدولي وأشباح الرعب النووي. عالمٌ شائكٌ ومقلق ومفتوح على كل الأخطار.

وحتى أوروبا الجنة الموعودة لم تعد كذلك! على الألماني أن يتذوق النوم على أطراف الصقيع. على البريطاني أن يتعلم التواضع. على الفرنسي أن يقتصد في إنارة المتاحف والمنازل. على النمساوي التدرب على مائدة أقل وخبز أصعب. نحن الآن في أيام بالغة الخطورة.

لدى وصول المهاجر لمقصده لا تنتهي الأزمة؛ الآن تصريحات اليمين بأوروبا (قريباً سنطلب من العرب تحضير حقائبهم أو توابيتهم).. رسالة من المتطرفين هناك لعائلات عربية... والسنيورة جورجيا ميلوني في مواجهة كبرى مع بابا الفاتيكان، في أهم قضية تشغل أوروبا؛ مهاجرو المراكب: البابا لا يكف عن الدعوة لاحتضانهم، والدولة تعتبرهم خطراً على المجتمع وعبئاً على الاقتصاد.

مع تصاعد أزمة المهاجرين على حدود الانفجار.

وفي آخر استطلاع عام ببلد عربي، قال إن ٧٠ بالمئة من شبابه يفكرون بالهجرة. طرابلس اللبنانية ثكلى، ومئة لبناني وسوري ماتوا في عرض البحر في قارب، كانوا يمضون في رحلة غير شرعية إلى أوروبا. ومن تونس تتوارد يومياً أخبار عن تونسيين يأكلهم البحر المتوسط في رحلة عبورهم إلى الشاطئ الأوروبي المقابل.

للهجرة دوافع كثيرة، وأهمها، ضيق النفس، والإحساس بالاختناق من الوضع الاقتصادي والمعيشي، وعندما تتم مصادرة عيش المواطن. من يهاجر يهرب وقد ضاقت به السبل، وقرر أن يطرق أبواباً أخرى، بحثاً عن أمل ومجال حيوي، وحاضنة بديلة.

وليست الدول التي تقبل الهجرة جمعية خيرية للأيتام؛ فهي تطعم سكانها الهرمين؛ بعناصر شابة؛ وتنتقي المهارات النادرة (التي يخسرها البلد الأم الذي خسر سكانه واقتصاده)!

علموا أولادكم الهجرة؛ «لما يصلوا هنالك بيتعلموا السباحة والرماية وركوب الخيل»!

أنقل عن متألم: «آسف يا أمي لأن السفينة غرقت بنا ولم أستطع الوصول إلى هناك، كما لن أتمكن من إرسال المبالغ التي استدنتها لكي أدفع أجر الرحلة. لا تحزني إن لم يجدوا جثتي، فماذا ستفيد الآن إلا تكاليف نقل وشحن ودفن وعزاء. أنا آسف يا أمي لأنه كان لا بد لي أن أسافر كغيري من البشر، مع العلم أن أحلامي لم تكن كبيرة كالآخرين، كما تعلمين كل أحلامي كانت بحجم علبة دواء لقلبك، وثمن تصليح أسنانك. أنا آسف يا حبيبتي لأنني بنيت لك بيتاً من الوهم، كوخاً خشبياً جميلاً كما في الأفلام، بعيداً عن كل شيء قبيح. أنا آسف يا أخي لأنني لن أستطيع إرسال الخمسين يورو التي وعدتك بإرسالها لك شهرياً لترفه عن نفسك قبل التخرج. أنا آسف يا أختي لأنني لن أرسل لك هاتف الآيفون الحديث أسوة بصديقتك ميسورة الحال. أنا آسف يا منزلي الجميل لأنني لن أعلق معطفي ثانيةً خلف الباب».

شكراً لك أيها البحر الذي استقبلتنا من دون فيزا ولا جواز سفر، أنا آسف لأني غرقت.

الحكومة الإلكترونية...

تذكرة السفر الإلكترونية والفوترة الإلكترونية ومنظومة للمشتريات الحكومية

| الوطن

وافقت اللجنة الحكومية المعنية بإستراتيجية التحول الرقمي في اجتماعها أمس برئاسة حسين عرنوس رئيس مجلس الوزراء على تنفيذ عدد من المشروعات المتعلقة باستكمال إنجاز التحول الرقمي وتبسيط الإجراءات في عدد من الوزارات، كما وافقت على إضافة ملياري ليرة سورية لاعتمادات الوزارات المعنية في موازنة العام القادم للبدء بإنجاز هذه المشروعات.

وشملت المشروعات البدء بإنجاز تذكرة السفر الإلكترونية والفوترة الإلكترونية وإعداد دراسة لرقمنة أعمال الجهاز المركزي للرقابة المالية وأتمتة عمليات القبابين الإلكترونية التابعة للمؤسسة العامة للمواصلات الطرقية وأتمتة إجازات الاستيراد والمنصة الإلكترونية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى بناء القدرات الفنية التخصصية في وزارة الاتصالات والتقانة.

وشدد عرنوس على أهمية المتابعة المستمرة من جميع الوزارات لإستراتيجية التحول ووضع المشروعات بالخدمة، وفق البرامج الزمنية المحددة بهدف تبسيط الإجراءات وإعداد قاعدة بيانات مركزية في كل قطاع، مؤكداً ضرورة أن تكون أولوية التنفيذ للمشاريع الواردة في خطة الوزارات والمرصود لها اعتمادات، وأهمية التنسيق المستمر مع وزارة الاتصالات والتقانة، فيما يخص المشروعات المطروحة لإنجاز التحول الرقمي، وفقاً لاختصاصات كل وزارة والخدمات التي تقدمها.

من جهته قدم وزير الاتصالات والتقانة إياد الخطيب عرضاً لتنفيذ مشروعات التحول الرقمي في الوزارات والمراحل التي وصل إليها كل مشروع والإجراءات اللازمة لتذليل أي عقبات أمام تنفيذ الإستراتيجية، حيث شملت المرحلة الثالثة والأخيرة من مشروع الحوسبة السحابية ومنظومة المشتريات الحكومية وإدارة العمليات التجارية وإدارة التصريح الإلكتروني لنقل البضائع ومنصة المستثمرين وأتمتة السجل الصناعي والصحي والضريبي والتجاري وتمكين الحوكمة وتحفيز العاملين في مشاريع التحول الرقمي.

الاقتصاد المنزلي يعاني من ارتفاع تكليف «المونة»

حبزه لـ«الوطن»: «التموين» لم تتدخل بشكل فعال في الأسواق لضبط الأسعار وتوفير المواد

| جلنار العلي

ابتعد بعض المواطنين عن اعتماد المكدوس كوجبة فطور رئيسية نتيجة ارتفاع أسعار مواد تحضيره بشكل كبير وخاصة بالنسبة لمادتي الزيت والجوز، حيث تبيّن خلال جولة على الأسواق أن سعر ليتر الزيت النباتي وصل إلى ١٤٨٠٠ ليرة، أي إن سعر التنكة يصل إلى ٢٣٦ ألف ليرة، علماً أن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك كانت قد أصدرت قراراً بتحديد سعر الليتر منه بـ١٢٦٠٠ ليرة في حين وصل سعر كيلو زيت الزيتون إلى ٢٢ ألفاً، في حين تراوح سعر كيلو الجوز بين ٥٠-٦٠ ألف ليرة.

وذلك على عكس أسعار الفليفلة والباذنجان التي لم ترتفع حسبما أفاد عضو لجنة تجار ومصدري سوق الهال محمد العقاد في تصريح لـ«الوطن»، حيث وصل سعر كيلو الباذنجان إلى ١٠٠٠ ليرة أما الفليفلة فبلغ سعرها ٨٠٠ ليرة، معيداً ذلك إلى الإحجام وقلة الإقبال من المواطنين هذا العام مقارنة بالأعوام السابقة، وضعف القوة الشرائية وبالتالي زيادة العرض أمام الطلب بسبب ارتفاع سعر مادتي الجوز والزيت بشكل كبير وعزوف المواطنين عن عمل المكدوس الذي تزامن موسمه مع شهر افتتاح المدارس، متابعاً: «ولكن خلال الأيام العشرة السابقة شهدنا تحسناً قليلاً بالإقبال على الشراء مقارنة بالشهر الماضي».

من جانبه، رأى أمين سر جمعية حماية المستهلك عبد الرزاق حبزه في حديث لـ«الوطن» أن ارتفاع أسعار هذه المواد هو حادثة ستتكرر بشكل دائم في مواسم الموتة وذلك لقلة انسيابية المادة وانخفاض توريدها من التجار تحضيراً لرفع أسعارها، مستغرباً ارتفاع سعر الجوز غير المسبوق على الرغم من وجود تصريحات حكومية سابقة تفيد بأن كميات الجوز المخزنة في المستودعات كبيرة وتكفي حاجة السوق.

وأشار حبزه إلى أن الزيادة في سعر ليتر الزيت وصلت إلى ٢٢٠٠ ليرة عن التسعيرة الرسمية التي حددتها وزارة التجارة الداخلية، وذلك تزامناً مع ارتفاع سعر زيت الزيتون أيضاً، معيداً ذلك إلى استغلال المواسم من التجار وشح المواد الموزعة من السورية للتجارة التي حددت ليتري زيت فقط لكل عائلة هذا العام كشراء مباشر خارج البطاقة الذكية، معتبراً أن هذه الكمية لا تكفي حتى في غير مواسم الموتة، ما يضطر المواطن إلى الشراء من الأسواق بأسعار مرتفعة.

وتابع: «ولألسف، تواصل الأسعار ارتفاعها بشكل يومي، في ظل عدم وضع خطة حكومية لخفض الأسعار في مواسم الموتة ومعالجة شح المادة في الأسواق وعدم توافرها واحتكارها من التجار، ولاسيما أننا على أبواب موسم شتوي جديد تنتهي فيه مواسم الخضراوات الصيفية وتنقطع من الأسواق، لذا فنحن كجمعية حماية مستهلك نطالب بأن يكون التدخل عبر خطة موضوعة حيث يتفاجأ المواطن كما يحصل حالياً بالأسواق»، مشدداً على أن تقوم السورية للتجارة بدورها بتغطية فترة الانقطاع هذه وأن يكون لديها خطط لذلك، وألا تكرر ما حدث خلال هذا العام حيث أصبح تأمين لتري زيت بسعر مدعوم في الصالات بمثابة حلم للمواطن، معتبراً أن توفير المادة في السوق من أكثر من جهة يخلق نوعاً من التنافس يؤدي إلى خفض الأسعار.

> العقاد: انخفاض أسعار الباذنجان والفليفلة بسبب قلة الإقبال على الشراء

وإلى ذلك، اعتبر حبزه أن وزارة التجارة الداخلية لم يكن لها تدخل فعال في الأسواق من ناحية ضبط الأسعار وتوفير المواد، حيث إنها قامت بدورها بشكل جزئي فقط، مشيراً إلى أن التجار أيضاً تجاوزوا تعميماً سابقاً للوزير بوجوب الالتزام بأسعار موحدة.

هل يكون عام تصدير الحمضيات؟!

وزير الزراعة لـ«الوطن»: الحمضيات السورية متميزة عالمياً

رئيس اتحاد الفلاحين: نسبة الإنتاج الصالح للتصدير مرتفعة جداً

| نوار هيفا - جلنار العلي

أصدرت هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات بالتعاون مع وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، أمس قراراً بفتح باب التقدم إلى برنامج الاعتمادية لتسويق الحمضيات للموسم الحالي، وذلك خلال الفترة من ٩ تشرين الأول ٢٠٢٢ ولغاية ٣١ كانون الثاني ٢٠٢٣.

وحددت الهيئة فترة تقديم الطلبات إلى مقر الهيئة والاستفادة من البرنامج، ليتم فحصها وتقييمها من الفرق الفنية المشكلة لهذا الغرض واعتمادها في حال مطابقتها لشروط ومعايير الاعتمادية المحددة.

وحول ذلك تواصلت «الوطن» مع المكتب الصحفي الخاص بوزارة الاقتصاد، الذي رفض التصريح.

من جانبه، بيّن وزير الزراعة محمد حسان قطنا في تصريح لـ«الوطن» أن هذا البرنامج تم البدء بوضعه في عام ٢٠١٩ في محافظتي طرطوس واللاذقية بناء على معايير خاصة لاعتماد مجموعة من المزارع بشروط محددة للوصول إلى إنتاج جيد قابل للتصدير، بهدف ربط المزارع بالمؤسسات التسويقية التي تقوم بتصدير المنتجات ليحصل الفلاح على سعر أعلى.

وأشار إلى أنه تم تحديد مساحة المزرعة في بداية تطبيق البرنامج بـ٢٥ دونماً ليتم تخفيضها في العام التالي إلى ١٥ دونماً، ثم تم الانتقال إلى وضع دفتر الشروط الفنية التي يجب أن يطبقها الفلاح للخدمات الزراعية للوصول إلى منتج خال من الأثر المتبقي للمبيدات الحشرية وبمواصفة معينة للحجم ودرجة العصير ونوع المبيدات المستخدمة والتقيد بمواعيد القطاف والأسس التي يجب اعتمادها في ذلك.

وأكد الوزير قطنا أنه يفترض وجود جهة تعتمد المزارع وتمنحها شهادة اعتماد، حتى تكون هذه المنتجات مطابقة للشروط الدولية للتصدير تجاه الاتحاد الأوروبي، مضيفاً: ولكن هذه المرحلة لم تتم نتيجة الحصار وعدم وجود شركات دولية لاعتماد هذه المزارع، لذا بعد مراجعة برنامج الاعتمادية هذا العام تقرر وضع البرنامج في إطار جديد حيث تم تعميمه على كل مزارع الحمضيات، ليتم اعتماد كل أرض مزروعة بالحمضيات يقوم الفلاح فيها بتصديق دفتر الشروط الفنية للخدمات الزراعية التي يجب تطبيقها ليتم اعتماده ودعمه في مجموعة من المستلزمات المشجعة وربطه مع مراكز الفرز والتوضيب للوصول إلى عقود تصديرية مع الخارج والحصول على سعر تسويقي أفضل.

متميزة عالمياً

واعتبر وزير الزراعة أن الحمضيات السورية متميزة عالمياً ولاسيما أنها في محافظات فيها ظروف مناخية ملائمة جداً لإعطاء منتج متميز في الطعم والمواصفات القياسية الأخرى، لكنها تتراجع خلال مراحل التسويق عبر المنافذ الحدودية، نتيجة العقوبات الدولية والحصار وعدم توافر بواخر مبردة وبعد الأسواق العالمية ووجود قيود على المعابر الحدودية في شحن المنتجات الزراعية ومنها الحمضيات التي تستوجب نقلها من برادٍ إلى آخر ما يؤدي إلى تدهور المواصفات الفنية للثمار، ناهيك عن مكوثها على المنافذ الحدودية لأيام لإجراء عمليات التدقيق والكشف.

وأشار إلى أن كميات التسويق لهذا العام مرتبطة بالأسعار العالمية ومدى المروتة الممنوحة من دول الجوار للتسويق، ولكن بشكل عام يعتبر الإنتاج أقل من السنوات الماضية بسبب موجات الصقيع والرياح الشديدة في شباط وآذار التي أدت إلى تأثر أشجار الحمضيات بشكل سلبي.

وأشار إلى أنه بالأنظمة العالمية يرتبط التسويق بشركات تسويقية ومراكز لتجميع الإنتاج وتوضيبه ونقله لكن في سورية لا يزال الاعتماد قائماً على التجار الذين ينقلون المحصول إلى الأسواق ناهيك عن وجود سلسلة من العمولات وارتفاع أجور الشحن لذا تشكل هناك فروقات كبيرة بين سعر الشراء من الفلاح وسعر المبيع للمستهلك، فالحلقات التسويقية تحتاج إلى تأسيس شركات من القطاع الخاص حيث يكون لها دور أكبر في التسويق.

نسب مرتفعة

رئيس اتحاد الفلاحين أحمد إبراهيم، أكد بتصريح خاص لصحيفة «الوطن»، أن نسب الإنتاج الصالح للتصدير مرتفعة جداً، لكن لا يصدر منها إلا نسب تتوافق مع إمكانية التصدير، وأكثر الأسواق المستهدفة هي العراق، مبيناً أن التصدير يكون فقط للمنتج المطابق لمواصفات التصدير، دون أن ننسى المنتج المنافس التركي والإيراني.

وبيّن أن الإنتاج قد يصل لمليون و٢٠٠ ألف طن سنوياً، لكن هناك أصناف منها غير قابلة للتصدير، تباع بالسوق المحلية وفق العرض والطلب، موضحاً أن اتحاد الفلاحين لديه دورات بما يخص توعية الفلاح بالأصناف اللازمة للتصدير، حتى بالنسبة للصنف العصيري هي أيضاً تخضع للتصنيف، وهناك معهد متخصص بالتأهيل والتدريب والتنمية الريفية، كما أنه يتدخل مع السورية للتجارة في شراء الممكن وطرحه بالسوق المحلية.

وأشار إلى أن معمل العصير لم ينشأ بعد، وهو مجرد فكرة تم وضع حجر الأساس الخاص بها منذ ١٥ عاماً، أما حبات الحمضيات العصيري وتذهب لمعامل خاصة ونسبتها لا تتجاوز ٢٠ ألف طن من أصل مليون أي نسبة ٥ بالمئة فقط من الإنتاج الكلي.

قفزة نوعية

مستشار اتحاد غرف الزراعة السورية عبد الرحمن قرنفلة بيّن في تصريح أن هذا البرنامج أحدثته وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية للبدء بتنفيذه خلال الموسم الحالي، لإحداث نوع من الاعتماد بمعنى دراسة الأسواق الخارجية وما تحتاجه من مواصفات في الحمضيات ومطابقتها مع المنتجات الموجودة لدى المصدرين لتحديد الحقول والمصدرين الذين يمكن اعتمادهم للتصدير للأسواق الخارجية.

وتابع: «أي بمعنى التدقيق على نوعية المادة المصدرة بحيث تكون مطابقة للمواصفات، ومراقبتها من قبل شركات مختصة في مخابر معتمدة وفق معيار «الأيزو» لتأخذ العينات وتؤكد مطابقتها واستمرار مراقبتها حتى يتم تحميلها إلى الباخرة أو وسيلة الشحن»، معتبراً أنه في حال نجحت وزارة الاقتصاد في اعتماد بعض الحقول والمصدرين والمشاغل التي تقوم بتحضير الحمضيات، ستحقق سورية قفزة نوعية في تسويق الحمضيات خارجياً وخاصة بالنسبة للأسواق التي تشترط مواصفات معينة، إضافة إلى أن هذا البرنامج سيخدم قطاع الحمضيات من جهة أن المشاغل التي تقوم بتحضير الحمضيات أصبحت ملزمة بأن تقتني آلات ومعدات تحقق الشروط القياسية المطلوبة، كما أنها ستفرض على المزارع شروط معينة من ناحية موعد القطاف أو رش المبيدات وما إلى ذلك من اشتراطات أخرى، ما سيسهم في تطوير القطاع.

وأشار إلى أن المعتاد سابقاً بالنسبة للتسويق الخارجي هو طريقة «تبويس الشوارب» أي عن طريق تواصل المستوردين في العراق أو الكويت مع المصدرين في سورية لشراء كميات معينة من المادة مهما كان نوعها، ولكن اليوم لم تعد الأسواق الأوروبية تقبل بشراء أي نوع سوري فقد أصبحت تشترط مواصفات معينة في الحمضيات من حيث اللون ودرجة النضج وموعد القطاف، لافتاً إلى أن التصدير يستلزم ضرورة توافر المواصفة والمظهر في آن واحد وفي حال لم تستطع الجهات المعنية الارتقاء بذلك سيبقى الاضطراب والإخفاق سيد المواقف.

ولفت قرنفلة إلى وجود كميات كبيرة من الحمضيات تذهب للتلف لأن الجهات المعنية منفعلة بالتخطيط الزراعي وليست فاعلة في التنفيذ لأن الإنتاج يفوق حجم الاستهلاك بكثير، فمن المفترض وجود دراسات تنبؤية لسنوات عديدة لربط الإنتاج والاستهلاك حسب عدد السكان، فنحن وصلنا إلى عتبة إنتاج ٢.١ مليون طن في حين الاستهلاك المحلي لا يتجاوز ٢٥٠ ألف طن، لذا يجب العمل على تشجيع التصدير واستبدال بعض الأصناف بأصناف تصنيعية من خلال تطعيمها وتشجيع الاستهلاك المحلي للحمضيات.

الموسم في بدايته

مصدر وصاحب مشغل حمضيات، أوضح لـ«الوطن» أن الموسم مازال في بدايته ويحتاج قرابة ٢٠ يوماً إلى شهر للبدء بالتصدير، كاشفاً عن المشكلات التي عانى منها المصدرون العام الفائت والتي تجلت بالنقل ومستلزمات الإنتاج وغلاء الأسعار، فضلاً عن مشكلات المعابر، والتي أثرت جميعها على عملية التصدير خاصة بالشق المتعلق بالمنافسة، فجودة المنتج ممتازة لكن ارتفاع أسعاره أدى لتراجع الطلب عليه في الأسواق المنافسة، فالسيارات السورية تقف عند الحدود سواء العراقية أم الأردنية ليتم تحميلها بسيارات نقل أخرى لداخل دول الجوار، ما يؤدي لتلف قسم من الصادرات فضلاً عن ارتفاع أسعارها مقابل المنتجات التركية والإيرانية المشابهة أو القريبة من المنتجات السورية.

نقص البوتاس

من جهته المزارع عدنان بركات، كشف لصحيفة «الوطن» أن الصعوبات بالنسبة لهم كمزارعين متعلق بالأسمدة خاصة نقص البوتاس، فالتربة لها خمس سنوات من دون تسميد، مما أدى لإضعاف الثمرة وتقليل نضجها ولونها، ومشكلات الكهرباء المرتبطة أساساً بعملية الري، فالسقاية باتت مكلفة جداً للفلاح وخاصة أصحاب المزارع الكبيرة.

وأشار بركات إلى مشكلات التسويق التي يعاني منها المزارع والتي يلعب فيها التاجر دوراً كبيراً، مستعيناً بسعر الليمون الحامض الذي يصل سعره في أسواق المحافظات لـ٥٠٠٠ ليرة، في حين التاجر يشتريه من الفلاح بـ١٢٠٠، فهناك حلقة مستغلة بين الفلاح والمستهلك، إضافة لضعف كميات الاستجرار المتاحة والتي لا تناسب كميات الإنتاج.

ونفى بركات وجود برامج تدريبية أو دورات إعداد وتأهيل الفلاحين، لتحسين جودة المنتج للتصدير، فضلاً عن غياب خطة تسويق من قبل وزارة الزراعة، كما أن مبيدات العناكب الموزعة من الصيدليات الزراعية كلها مغشوشة، رغم ارتفاع ثمنها الذي يصل إلى ٢٠٠ ألف، وأتلفت الموسم، لذلك الفلاح يتكلف بنفسه لرش المواسم تفادياً لخسارته.

هيئة الاستثمار تمنح إجازة إستثمار لمشروع تركيب محطة شمسية كهروضوئية

| الوطن

منحت هيئة الاستثمار السورية إجازة استثمار لمشروع تركيب محطة شمسية كهروضوئية لإنتاج الطاقة الكهربائية باستخدام الألواح الكهروضوئية باستطاعة ٣ ميغا واط لمنشأة للصناعات الزجاجية في المدينة الصناعية في حسياء بمحافظة حمص، بتكلفة تقديرية تبلغ نحو ٩,٧ مليارات ليرة سورية، حيث من المتوقع أن يؤمن المشروع ٣٦ فرصة عمل.

وأوضحت الهيئة في بيان لها أمس أن أهمية المشروع تكمن في تركيب المحطة الشمسية الكهروضوئية على أسطح الهنغارات الموجودة في المنشأة الصناعية للصناعات الزجاجية، وهو مربوط مع الشبكة الداخلية للمنشأة، بحيث يتم ضخ الطاقة الكهربائية بشكل مباشر في المنشأة لاستهلاكها في تشغيل الآلات، مشيرة إلى أن المشروع يعتمد على استخدام أفضل التقنيات والمواصفات العالمية والأوروبية، وفترة تأسيس المشروع سنة تبدأ من تاريخ منح إجازة الاستثمار.

وبلغ عدد إجازات الاستثمار الممنوحة وفق قانون الاستثمار ٤٤ إجازة استثمار، بتكلفة تقديرية تريليون ونصف التريليون.